الموجز السياساتي 9

بشأن خطتنا المشتركة

خطة جديدة للسلم

تموز/يوليه

توطئة

لن نستطيع التغلب على التحديات التي نواجهها إلا بتمتين التعاون الدولي. لذا، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في عام 2024 يتيح فرصة للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل، حلولٍ تعزز الحوكمة العالمية لما فيه الصالح لأجيال الحاضر والمستقبل (قرار الجمعية العامة 307/76). وقد دُعيتُ، بصفتي

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا في تسريع هذه العملية. وقد خبا وهج وحدة الهدف التي عبرت عنها الدول الأعضاء في أوائل تسعينيات القرن العشرين.

واليوم، تومئ عقائد الأمن القومي في دول عديدة إلى اشتداد التنافس الجيوستراتيجي في العقود القادمة. فقد سجلت النفقات العسكرية على الصعيد العالمي رقما قياسيا جديدا في عام 2022، حيث وصلت إلى 2,24 تريليون دولار[2]. وتداعت أطر تحديد الأسلحة وترتيبات إدارة الأزمات التي ساعدت على تطويق حدة الصراعات بين الدول العظمى ومنع نشوب حرب عالمية أخرى. وأدى تداعيها، على الصعيدين العالمي والإقليمي، إلى زيادة إمكانية حدوث مواجهات خطيرة وسوء تقدير ودوامات من التصعيد. وغدا النزاع النووي مجددا جزءا من الخطاب العام. وفي الوقت ذاته، اغتنم بعض الدول مظاهر الغموض الراهن فرصةً لإعادة تأكيد نفوذها أو لمعالجة النزاعات الطويلة الأمد بوسائل قسرية.

وأدى التنافس الجيوستراتيجي إلى التشرذم على المستوى الجيواقتصادي[3]، وتعمقت الشروخ القائمة في ميادين التجارة والتمويل والاتصالات وتفاقمت مشاعر القلق من عمليات نقل التكنولوجيات، من قبيل أشباه الموصلات. وتؤدي الجهود المبذولة لتأمين الحصول على كل من السلع الأساسية والسلع الاستراتيجية، كالمعادن الأرضية النادرة، إلى وقوع تحول في سلاسل الإمداد العالمية. وفي بعض المناطق، يتجلى الانقسام السياسي العالمي في تفكك عدد من جهود التكامل الإقليمي التي ساهمت في تحقيق الاستقرار الإقليمي على امتداد عقود من الزمن.

ومع ذلك، فإن حتمية التعاون واضحة للعيان. ويمكن أن تقود المنافسة المنفلتة بين الدول النووية إلى إبادة البشر. ويعني عدم التصدي للتهديدات العالمية الأخرى مخاطر تهدد وجود الدول والمجتمعات في أنحاء العالم قاطبة. وحتى في الفترة التي بلغت فيها الحرب الباردة أوجها، كان بمقدور الكتلتين المتعارضتين إيديولوجيا وسياسيا، والحركة الناشطة لبلدان عدم الانحياز، العثور على سبل للنهوض بالأهداف المشتركة عن طريق التعاون الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. وهناك أسباب تحمل على الاعتقاد بأن الدول الأعضاء ستظل تدرك قيمة التعاون الدولي حتى في سياق عالمي اتسعت فيه رقعة التشرذم والتصدع. وقد تمكنت من تجاوز خلافاتها للتحرك جماعيا في وجه التهديدات الخطيرة، كما يبرهن على ذلك التوافق القائم منذ زمن طويل حول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا تزال أغلبية من الدول تبذل الكثير في سبيل تعزيز النظام المتعدد الأطراف باعتباره عنصرا جوهريا في ضمان سيادتها واستقلالها ووسيلة لكفالة اعتدال سلوك الدول الكبرى.

سلسلة من التهديدات المتشابكة

أصبحت الدول، أكثر من أي حقبة مضت، غير قادرة على حماية نفسها من أسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن العابرة للحدود. وحتى الحدود الأشد تحصّنا بمقومات الأمن عاجزةٌ عن احتواء الآثار الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الكوكب، أو أنشطة الجماعات الإجرامية أو الإرهابيين، أو انتشار الفيروسات الفتاكة. فالتهديدات العابرة للحدود الوطنية أصبح بعضها يصب في اتجاه بعض على نحو متزايد. وأصبحت آثارها المتعاضدة تتجاوز قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها.

تغير طبيعة النزاع المسلح - أدت الزيادة الكبيرة في عدد النزاعات المسلحة التي نشبت في العقد الماضي إلى عكس اتجاه التراجع الذي دام 20 عاما[4]. وفي عام 2022، بلغ عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات أعلى مستوى له منذ 28 عاما[5]. وقد خلف ذلك عواقب وخيمة على الناس والمجتمعات كان من بينها

أشد صعوبة، حيث تتشابك الديناميات المحلية والإقليمية بطرق معقدة مع مصالح الأطراف الخارجية، كما أن وجود الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن فئة الجماعات الإرهابية والتي تعمل عبر المناطق يطرح مجموعة من التحديات. وتؤدي النزاعات أيضا إلى تفاقم أنماط التمييز القائمة سلفا. فكراهية النساء، خارج نطاق النزاع وداخله، وإنْ كانت تغذي العنف الجنساني والجنسي في ربوع العالم قاطبة، إلا أن التحديات الإضافية المرتبطة بحالات النزاعات والمتمثلة في ضعف المؤسسات والإفلات من العقاب وانتشار الأسلحة التي يكون الرجال هم حملتها في الغالب الأعم، تؤدي في حالات النزاعات إلى استفحال المخاطر بدرجة كبيرة.

وتؤثر النزاعات المسلحة تأثيرا بالغا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعيش ربع البشر في بلدان منكوبة بنزاعات. والنزاع هو سبب رئيسي في نزوح أكثر من 108 ملايين شخص تركوا ديارهم قسرا في جميع أنحاء العالم - وذلك يفوق عدد الأشخاص الذين نزحوا قبل عقد من الزمان بأكثر من الضعف[7]. وسيظل تحقيق خطة عام 2030 أمرا مستحيلا بالنسبة إلى أعداد كبيرة من البشر إذا لم تنحسر النزاعات والعنف وانتشار الأسلحة بشكل كبير.

استمرار العنف خارج نطاق النزاعات المسلحة - إن آفة العنف لا تؤثر فحسب في حياة الناس الذين يعيشون في خضم نزاعات مسلحة وفي سبل عيشهم، وإنما تؤثر في غيرهم أيضا. فلا يزال الإرهاب خطرا يهدد العالم أجمع، حتى وإن كان وقعه في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أشد. وكثيرا ما تكون كراهية النساء جزءا من الخطاب المستخدم لتبرير تلك الاعتداءات، وهذا ما يُلفت الانتباه إلى التقاطع الحاصل بين التطرف والعنف الجنساني. وقد أصبحت أشكال أخرى من العنف تحديات وجودية في أجزاء كثيرة من العالم. ففي الفترة من عام 2015 إلى عام 2021، فَقَدَ ما يقدر بنحو 3,1 ملايين شخص حياتهم في جرائم القتل العمد، وهو عدد مهول يتقزّم أمامه العدد المقدر لمن قتلوا في نزاعات مسلحة خلال نفس الفترة ألا وهو 700 000 قتيل[8]. ويبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا بسبب الجريمة المنظمة نفس عدد الأشخاص الذين قضوا في نفس الفترة في جميع النزاعات المسلحة مجتمعة. وعلى الرغم من أن أربعة تقريبا من بين كل خمسة من ضحايا جرائم القتل العمد هم من الرجال، فإن هذا العنف له آثار مترتبة على النساء. ويكون قتلهن راجعا في الغالب الأعم إلى اعتبارات جنسانية[9]. وتشير التقديرات على الصعيد العالمي إلى أن طفل واحد من كل طفلين يتراوح سنهما بين عامين اثنين و17 عاما يكابد شكل من أشكال العنف كل عام[10].

مخاطر استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة

خطرا جسيما. واستغلت الجماعات الإرهابية والمؤيدون المنتسبون إليها هذه التكنولوجيات لتنسيق الهجمات والتخطيط لها، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها والتحريض على الكراهية والعنف. وفي الوقت نفسه، وضعت منصات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تعمل إلى حد كبير بدون لوائح مخصصة لمكافحة الضرر الواقع على الإنترنت ومتوافقة مع معايير حقوق الإنسان، أساليب عمل تفتقر إلى روح المسؤولية حيث تعطي الأولوية للربح على حساب رفاهية وسلامة مستخدميها ومجتمعاتها.

ازدياد مظاهر عدم المساواة داخل الدول وفيما بين الدول - لقد قطعنا نصف الشوط الذي يفصلنا عن عام 2030 ومع ذلك فما زال شعار خطة التنمية المستدامة بألا يتخلف أحد خلف الركب لا يعدو كونه طموحا محضا، حيث لا تتعدى نسبة أهداف التنمية المستدامة التي توجد على المسار الصحيح لتحقيقها 12 في المائة من تلك الأهداف، أما البقية فبلوغها معرض للخطر. والغايات المندرجة في إطار الهدف 17 هي عبارة عن مجموعة من الالتزامات التي لم يتحقق الوفاء بها. ويجري ترسيخ مظاهر اللامساواة في ميادين التمويل والتجارة والتكنولوجيا وتوزيع الأغذية والمنح بدلا من القضاء عليها بواسطة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد ازداد التفاوت في الدخل بين أغنى الدول وأفقرها نتيجة لجائحة كوفيد-19[12] ولا تزال نسبته تلك أعلى من نسبته القائمة داخل معظم البلدان[13]. والعلاقة بين عدم المساواة والنزاع وإن كانت علاقة غير خطية وغير مباشرة إلا أننا نعلم أن عدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاع عندما يتداخل عدم المساواة مع مظاهر التباين في إمكانية الوصول والفرص المتاحة للفئات المحدَّدة سماتُها وَفق هويات معينة[14]. كما أن مظاهر عدم المساواة العمودية - القائمة بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع - لا تزال تشكل تحديا رئيسيا وترتبط ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من العنف[15].

انحسار مساحة المشاركة المدنية - أمام تزايد المظالم والمطالب بإشراك مختلف الفئات بشكل مجد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها، أصبحت الدول تلجأ بصورة متزايدة إلى فرض قيود لا مبرر لها على حقوق الإنسان المفروضة لمواطنيها وتقييد سبل المشاركة والاحتجاج. كما تقابَل المطالبةُ بإفساح المجال لمزيد من المشاركة المدنية باعتداءات جسدية وباستخدام القوة. وتجدر الإشارة إلى تزايد ممارسات التهديد والاضطهاد وأعمال العنف الموجهة ضد المرأة، بما في ذلك في الممارسة السياسية، والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد أوجدت الأدوات الرقمية سبلا للمشاركة المدنية لم يكن من الممكن تصورها من قبل، ولا سيما للشباب. غير أن نفس الأدوات يجري استخدامها لتقييد الفضاء المدني وذلك بتعطيل القنوات المتاحة للناس لتنظيم أنفسهم أو عن طريق تعقب المحتجين أو مراقبتهم.

حالة الطوارئ المناخية - إن تفاوت حجم المعاناة الناجمة

التحدي المعياري

من أعظم إنجازات الأمم المتحدة أنها وضعت مجموعة من قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة. فالقانون الدولي يعزز إمكانية التنبؤ بالسلوك، مما يعزز الشعور بالثقة. على أن القانون الدولي يواجه في بعض الأحيان تحديات حتى في الوقت الذي تعترف فيه الدول الأعضاء بأهميته وتشدد عليها. وقد شكل الغزو الشامل لأوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي إضافة جديدة لهذه التحديات. وكل انتهاك للقانون الدولي أمر خطير، لأنه يقوض أحد مقاصد الأمم المتحدة الواردة في المادة 1 من ميثاقها.

وإذ ندخل عتبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تواجه حقوق الإنسان ردة فعل سلبية في جميع المناطق. وتشهد تراجعا كبيرا لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي[16] وتدهورا في سيادة القانون، بما في ذلك في سياقات النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن سيادة القانون هي أُسّ بناء مجتمعات منصفة وعادلة وسلمية، فإننا نواجه خطرا جسيما يتمثل في سيادة الاستخفاف بالقانون، وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار والاضطراب على الصعيد العالمي. وأدى الاستقطاب المتزايد بين الدول إلى ظهور تفسيرات متضاربة لمعايير حقوق الإنسان. فهناك تحديات متزايدة تنتصب أمام النهوض ببعض حقوق الإنسان وتنبع من اعتقاد أساسه يرى أن التنفيذ يخضع لمعايير مزدوجة ويدعو إلى التعامل مع المعايير الدولية وفق ما تمليه الأولويات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أعرب بعض الدول عن قلقه من إعطاء الأولوية للحقوق المدنية والسياسية على الصعيد الدولي، على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. غير أن هذه الحجج تأتي أيضا في بعض الأحيان كوسيلة لصرف الانتباه بعيدا عن أوجه قصور الدولة نفسها في الوفاء بالتزاماتها الدولية. إن موقف الأمم المتحدة ثابت ومبدئي: فجميع الحقوق غير قابلة للتجزئة، سواء كانت مدنية أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية. فكلها ذات أهمية وينبغي إعمالها إعمالا كاملا، بما في ذلك الحق في التنمية.

ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا رد الفعل العنيف المتزايد ضد حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. فيجب أن نفكك النظام الأبوي وهياكل السلطة القمعية التي تقف في طريق التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين أو في مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة السياسية والحياة العامة. ويجب علينا – الحكومات والأمم المتحدة وجميع شركائنا – أن نتكاتف وأن نتخذ إجراءات ملموسة لإعادة النظر في المعايير الجنسانية والنظم القيمية والبنيات المؤسسية التي تديم الإقصاء أو الوضع الراهن وتغييرها.

إن الأمم المتحدة هي منظمة قائمة على المعايير من حيث الصميم. ويعود الفضل في إنشائها إلى معاهدة دولية وقعتها الدول وصدقت عليها ألا وهي ميثاق الأمم المتحدة. وهي تواجه معضلة قد تهدد وجودها عندما يبلغ تفسير الدول الأعضاء لهذه الأطر المعيارية العالمية من التباين حدا يعرقل معه التنفيذ على الوجه المناسب. إن إعادةَ بناء توافق في الآراء بشأن معنى هذه الأطر والتقيد بها مهمةٌ أساسية يتعين على النظام الدولي أن ينهض بها.

مبادئ من أجل نظام فعال لضمان الأمن الجماعي

إن نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق ينطوي على وعد بقيام عالم أكثر سلما وعدلا. وعلى الرغم من نضاله من أجل الارتقاء إلى مستوى إمكاناته ومن كونه في بعض الأحيان قصّر تقصيرا ذريعا في الوفاء بدوره، فإن الإنجازات التي حققها متعددة الجوانب وشملت ميادين متنوعة من النهوض بالقضاء على الاستعمار وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار إلى منع نشوب النزاعات المسلحة والقيام بدور الوساطة في تسويتها، وتنظيم استجابات إنسانية واسعة النطاق، وتعزيز الرعاية والعدالة على الصعيد الدولي. بيد أن الهوة تتسع اليوم بين إمكانات الأمن الجماعي وواقعه.

ويتعرض الأمن الجماعي بشكل خطير من جراء تقاعس الدول الأعضاء عن التصدي بفعالية للتهديدات العالمية والمتشابكة الماثلة أمامها، وعن إدارة الصراعات القائمة بينها وعن احترام وتعزيز الأطر المعيارية التي تحكم علاقاتها ببعضها ببعض وتضع معايير دولية لتحقيق رفاه مجتمعاتها. وتكمن جذور هذه الظواهر في إهمال مجموعة من المبادئ التي تشكل أساس العلاقات الودية والتعاون بين الدول وداخل المجتمعات، ألا وهي مبادئ الثقة والتضامن والعالمية. وإذا أردنا التغلب على التحديات الماثلة أمامنا، فإن العمل من أجل السلام يجب أن يقوم على هذه المبادئ التي تعني على جميع الدول أن تأخذها وتنهض بها مجتمعة وهو ما ينطبق أيضا على البلدان من المنظور الداخلي.

ويشمل ذلك الجهود المبذولة في مجال التكنولوجيات الجديدة. ويعتبر تجنب المواجهات المباشرة الهدف الرئيسي

إنه ليس ثمة بلد واحد منكوب بنزاع يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع أو الصحة الجيدة أو المساواة بين الجنسين[33]. وفي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز السلام وبمنع نشوب النزاعات. ويتعين عليها أن تقنع هيئاتها التشريعية ووزاراتها المالية بأن هذه الأهداف، التي هي عناصر تمكينية لتنفيذ العديد من الأهداف الأخرى، تتطلب زيادة الاستثمار الآن، على الرغم مما يعيق ذلك من ضغوط أخرى. ومن الواضح أن الاستثمار في جهود الوقاية هو استثمار في خطة عام 2030. وتقع على عاتق المؤسسات المالية الدولية مسؤولية مهمة في هذا الصدد. إذ يجب عليها أن تساعد في معالجة مظاهر التفاوت الحالية التي تعتور النظام المالي العالمي[34]. لكن مسؤولياتها أبعدُ من ذلك. حيث ينبغي لها أن تكون عوامل لا في تحقيق الاستقرار المالي العالمي وحسب، وإنما في إحلال السلام أيضا. وهذا يتطلب أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بمواءمة آلياتها بشكل أكثر انتظاما مع احتياجات نظام الأمن الجماعي وأن تكفل أن يكون للدول الأعضاء المنكوبة بالنزاعات والعنف دور أكبر في اتخاذ قراراتها.

تعزيز أدوات النظام المترابط لتعددية الأطراف - يتطلب اتباع نهج عالمي وأكثر فعالية في التعامل مع قضايا السلام والأمن والتهديدات المتشابكة التي تواجهها الدول الأعضاء الاستفادة من الأدوات المتاحة لنا على نحو أكثر شمول

الإجراءات الموصى باتخاذها

تقدّم التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء من أجل زيادة فعالية العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام.

الإجراء 1: إزالة الأسلحة النووية
الإجراء 2: توطيد الدبلوماسية الوقائية في عصر يتسم بالانقسامات

الإجراء 3: إحداث تحول في منظومة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على صعيد البلدان
الإجراء 4: تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمواجهة الدوافع الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن
الإجراء 5: تحويل ديناميات السلطة الجنسنة في مجال السلام والأمن
الإجراء 6: معالجة الروابط بين المناخ والسلام والأمن
الإجراء 7: خفض التكلفة البشرية للأسلحة

الإجراء 8: تعزيز عمليات السلام والشراكات
الإجراء 9: معالجة مسألة إنفاذ السلام
الإجراء 10: دعم عمليات الاتحاد الأفريقي والعمليات دون الإقليمية لدعم السلام

الإجراء 11: منع استخدام المجالات الناشئة كسلاح وتشجيع الابتكار المسؤول

الإجراء 12: بناء آلية للأمن الجماعي أكثر قوة

التوصيات

الجزء 4: تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمواجهة الدوافع الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن

ل ṣ # عنفيةم Ǝ خ خخ ئ

إن منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة عنصران مترابطان يعزز أحدهما الآخر. وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على النحو الكامل أمر حاسم الأهمية، سواء باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته أو من حيث أن التنمية المستدامة هي في نهاية المطاف السبيل الوحيد للتصدي الشامل لدوافع العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد. لكن وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 لن ترقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق ما يرد فيها من طموحات، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويجب أن يتبوأ الناس مكان الصدارة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، والتغلب على الفقر، والحد من مخاطر النزاع والعنف الناشئة عن عدم المساواة والتهميش والإقصاء. وتقع على عاتق المؤسسات المالية الدولية مسؤولية تقديم دعمها، وعلى نحو أعم، تلبية احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل، على نحو ما أبرز في موجزي السياساتي بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي[37].

التوصيات

تسريع تنفيذ مسارات التنمية التي أثبتت جدواها والتي تعزز الميثاق الجماعي والأمن البشري، مثل التعليم والرعاية الصحية.

النظر في طرق جديدة وناشئة لحماية سبل العيش وتوفير الحماية الجماعية في المجتمعات الخارجة من النزاع وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، بسبل منها مثل الدخل الأساسي الشامل المؤقت، بما قد يعزز القدرة على الصمود والتماسك الجماعي ويكسر حلقة العنف.

فيما يخص المؤسسات المالية الدولية، مواءمة آليات التمويل للإسهام في التصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار من خلال التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

الجزء 5: تحويل ديناميات السلطة الجنسانية في مجال السلم والأمن

Ǝ̉ Ά η ɾ خشم المكاسب التي تحققت على مدى الأجيال في

وتتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معظم حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العالم، سواء في سياقات النزاع أو في غير سياقات النزاع. وكما يُعترف بذلك في خطة لنزع السلاح، فإن انتشارها وتحويل وجهتها وإساءة استخدامها عامل يقوض سيادة القانون، ويعوق منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ويفسح المجال لارتكاب أعمال إجرامية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني، ويؤدي إلى التشريد والهجرة، ويعوق التنمية. والأطر التنظيمية والتدابير السياساتية أساسية، ولكنها لا تنفذ بالقدر الكافي. ومن المهم أيضا التصدي للعوامل التي يمكن أن تؤثر على الطلب على ذلك النوع من الأسلحة.

التوصيات

الدعم السياسي. ولكي يظل حفظ السلام مهيأ لتحقيق الغرض المنشود منه، لا بد من التكيف في مستقبله بجدية

التوصيات

فيما يخص مجلس الأمن، ضمان استمرار تبوء السياسة مكانة الصدارة باعتبارها مبدأ أساسيا في عمليات السلام: يجب نشرها بناء على عملية سياسية محددة بوضوح ودعما لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل في جميع المراحل، مع التواصل الفعال والمستمر والتنسيق مع جميع الأطراف.

فيما يخص مجلس الأمن، ينبغي عدم إثقال كاهل عمليات السلام بولايات غير واقعية. ويجب أن تكون الولايات واضحة ومرتبة حسب الأولويات وقابلة للتحقيق، وأن تخصص لها موارد كافية، وأن تكون قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة والتطورات السياسية.

فيما يخص مجلس الأمن والجمعية العامة، القيام بوقفة تأملية في حدود حفظ السلام ومستقبله في ضوء الطابع المتغير للنزاعات بغية التمكين من وضع نماذج لبعثات أكثر مرونة وقدرة على التكيف وفعالية، والقيام في الوقت نفسه بصياغة استراتيجيات للانتقال والخروج، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تراعى في ذلك بشكل واضح مواطن القوة النسبية لحفظ السلام والنجاحات التي تحققت بفضله، فضلا عن حدوده من النواحي المذهبية والعملياتية، باعتباره أداة تعتمد على الموافقة الاستراتيجية وعلى دعم الأطراف الحاسمة.

يجب أن تكون عمليات السلام متكاملة بقدر أكبر بكثير، وينبغي أن تسخر كامل نطاق القدرات والخبرات المدنية المتاحة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وشركائها ككل، كجزء من نظام من الشراكات المعززة المترابطة والقائمة على تعددية الأطراف.

في عمليات السلام، ينبغي الاستفادة على نحو كامل من استخدام البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتتبع اتجاهات النزاعات بشكل فعال، وفهم طبيعة المزاج

الإجراء 10: دعم عمليات الاتحاد الأفريقي والعمليات دون الإقليمية لدعم السلام

يشكل انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي تنشط عبر الحدود تهديدا كبيرا ومتزايدا في عدة مناطق في أفريقيا، شأنه في ذلك شأن العوامل المحركة للنزاعات والأزمات الأخرى المتصلة بالتهديدات المتداخلة الوارد بيانها أعلاه. وذلك ما يستلزم جيلا جديدا من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة الشركاء الأفريقيين وبتكليف من مجلس الأمن بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبتمويل مضمون من خلال الأنصبة المقررة. ولقد تأخر اتخاذ قرارات في هذا الشأن أكثر مما يلزم، ولا بد من إحراز التقدم. وأهمية هذه العمليات، بوصفها جزءا من مجموعة أدوات الاستجابة في حالة الأزمات في أفريقيا، إلى جانب النطاق الكامل المتاح من آليات الأمم المتحدة، أهمية واضحة ومن البديهي تأييد كفالة حصولها على الموارد اللازمة لتنجح في مهامها. وينطبق ذلك على شتى أطياف العمليات، بدءا بعمليات الانتشار الوقائي ووصولا إلى إنفاذ السلام.

التوصية

فيما يخص مجلس الأمن والجمعية العامة، كفالة أن توفر للعمليات المأذون بها بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنجح في مهامها، بما في ذلك الأنصبة المقررة عند الاقتضاء. وينبغي النظر في الطلبات المتصلة بعمليات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم السلام بطريقة منهجية بقدر أكبر، والكف عن اعتبارها طلبات استثنائية.

الأخذ بنهج جديد إزاء السلام ومجالات النزاع المحتملة

الإجراء 11: منع استخدام المجالات الناشئة كسلاح وتشجيع الابتكار المسؤول

للتكنولوجيات الجديدة القدرة على تغيير طبيعة النزاعات والحروب، مما من شأنه أن يعرض البشر إلى مخاطر متزايدة. ذلك أن قدرة الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على الحصول عليها بسهولة تشكل تهديدا كبيرا. وهي تثير شواغل جسيمة تتعلق بحقوق الإنسان والخصوصية، اعتبارا لمسائل مثل الدقة والموثوقية والتحكم البشري والتحيز في البيانات والخوارزميات. ولا مجال لجني الفوائد من التكنولوجيات الجديدة والناشئة على حساب الأمن العالمي. لذا يجب تعميم أطر الحوكمة على الصعيدين الدولي والوطني للتقليل من الأضرار إلى أدنى حد ومعالجة المخاطر المتداخلة التي تشكلها التكنولوجيات المتقاربة، بما في ذلك اقترانها مع تهديدات أخرى، مثل تهديدات الأسلحة النووية.

معالجة تسرب النزاعات والأعمال العدائية إلى الفضاء السيبراني

لقد أصبحت الحاجة إلى بذل الجهود من أجل حماية سلامة وأمن الفضاء السيبراني أمس بشكل هائل على مدى العقد الماضي، مع تكاثر الحوادث السيبرانية الخبيثة المؤثرة على البنى التحتية التي توفر الخدمات للجمهور وتمثل أهمية حاسمة في أداء المجتمع لوظائفه. وتنشط أيضا الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الإرهابيون، في الفضاء السيبراني. غير أن هذا الفضاء ليس مجال يسود فيه قانون الغاب: أكدت الدول أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تنطبق على الفضاء السيبراني (انظر A/77/275). وقد دفع إحراز تقدم ملموس على المستوى المتعدد الأطراف، بفضل العمل المضطلع به برعاية الجمعية العامة على مدى العقدين الماضيين، جميع الدول إلى الاتفاق على الاسترشاد في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بمعايير محددة لسلوك الدول المسؤول. غير أن ثمة حاجة إلى إجراءات إضافية، وينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملموسة لمنع امتداد النزاعات وزيادة تصعيدها لتطال المجال السيبراني، بما في ذلك من أجل حماية الحياة البشرية من الأنشطة السيبرانية الخبيثة.

التوصيات

العلم بأن استهداف البنى التحتية الأساسية لتقديم الخدمات العامة ولأداء المجتمع وظائفه بالأنشطة السيبرانية الخبيثة محظور على الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.

التوصيات

تعزيز الحوكمة الدولية

الإجراء 12: بناء آلية للأمن الجماعي أكثر قوة

لأجهزة الأمم المتحدة أهمية حيوية في مواءمة الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة. بيد أن بعض هياكلها تقادمت وينبغي تحديثها على وجه الاستعجال من أجل إضفاء فعالية أكبر على نظام الأمن الجماعي.

إصلاح مجلس الأمن

ثمة حاجة ملحة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر تجسيدا للحقائق الجغرافية السياسية الراهنة ولإسهامات أجزاء مختلفة من العالم في السلم العالمي. وتقر معظم الدول الأعضاء بذلك، وإن كان إحراز تقدم عملي في هذا الصدد لا يزال بعيد المنال. غير أن إصلاح عضوية مجلس الأمن يجب أن يكون مصحوبا بإضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على أساليب عمله على النحو المبين أدناه.

التوصيات

إحراز التقدم على وجه الاستعجال في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن لجعل هذا الجهاز أكثر إنصافا وتمثيلا.

القيام، فيما يخص مجلس الأمن، بإضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته بوصف ذلك وسيلة لتعزيز قدرته على التوصل إلى توافق في الآراء وجعل نتائج قراراته أكثر دواما، بما في ذلك عن طريق ما يلي: '1' زيادة تقاسم العبء فيما بين أعضاء المجلس بشأن القرارات، ولا سيما فيما يتعلق بالحالات التي تهم منطقتهم دون أن يكونوا أطرافا فيها؛ '2' إجراء مشاورات منتظمة مع الدول المضيفة قبل إقرار أو تجديد الولايات التي تؤثر فيها، ومع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، حسب الاقتضاء؛ '3' تشجيع مساءلة الأعضاء الدائمين بقدر أكبر عن استخدام حق النقض (الفيتو).

وتظل نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أداة هامة ينص عليها الميثاق يراد بها التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. غير أن هذه النظم لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ذلك أنها لا تحدث أثرا إيجابيا يتسم بالدوام إلا حينما تشكل جزءا من عملية سياسية شاملة. ويجب أن تشمل مساعي تحسين فعالية نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة بذل الجهود لتعزيز مشروعيتها وبلورة فهم أفضل لأثرها الضار أحيانا بالحوار السياسي وعمليات السلام عندما تطبق قبل أوانها بكثير، أو تتفاعل مع أحداث معينة، أو على نطاق واسع.

التوصية

ضمان أن تكون تدابير الجزاءات محددة الهدف وأن تعدل بانتظام وفقا للديناميات السياسية الراهنة؛ وضمان إدراج معايير منذ الوهلة الأولى في نظم الجزاءات لأجل تقييم التقدم المحرز، مع استعراضها بانتظام؛ واتخاذ إجراءات فورية بشأن مقترحات إدراج الأفراد والكيانات في القوائم ورفع أسمائهم منها، وضمان إتاحة الفرصة لهم لطلب إجراء استعراض مستقل لإدراجهم في القوائم؛ والنظر فيما إذا كان ينبغي تضمين نظم جزاءات الأمم المتحدة المتعلقة تحديدا بالإرهاب عنص الإرهاب بدافع كراهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى، أو باسم الدين أو المعتقد.

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الجمعية العامة لها دور حاسم ينبغي لها أن تؤديه، استنادا إلى مشروعيتها القوية وعضويتها العالمية، من أجل التصدي لطائفة من التحديات الماثلة أمام السلام والأمن وممارسة سلطاتها بموجب المواد من 10 إلى 14 من الميثاق. ويمكن أن تكون أهمية هذا الدور بالغة حينما يعجز مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤولياته الأساسية عن صون السلام والأمن الدولي.

التوصيات

عقد اجتماعات سنوية للجمعية العامة لطرح تدابير لتسوية أي حالة بالوسائل السلمية متى رأت أن تلك الحالة قد تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الدول.

المرفق الأول

المشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين

أجرت الأمانة العامة مشاورات من خلال ثلاث قنوات رئيسية: الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛ والمجتمع المدني؛ ومنظومة الأمم المتحدة.

وعلى إثر اتخاذ القرار المتعلق بطرائق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، اتصلت الأمانة العامة بجميع الدول الأعضاء وأكثر من 50 منظمة إقليمية لالتماس آرائها وتوصياتها. وقد قدمت فرديا ثلاث وثلاثون دولة عضوا من جميع المجموعات الإقليمية، إلى جانب ثلاث مجموعات من الدول الأعضاء وعشر منظمات إقليمية ومنظمات أخرى، إع صما

المرفق الثاني

اء على

الحواشي

إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الفقرة 1.

24 قرار الجمعية العامة 55/2

25 انظر https://sdgs.un.org/goals/goal 17

26 انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول).